

مؤشر مدراء المشتريات® الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في السعودية

مؤشر PMI يشير إلى تباطؤ نمو القطاع الخاص في سبتمبر

الرياض، 3 أكتوبر، 2018: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر سبتمبر من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يراها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص السعودي.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي في المملكة العربية السعودية، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"تراجع مؤشر PMI الرئيسي للسعودية إلى 53.4 نقطة في شهر سبتمبر، منخفضاً بذلك عن 55.1 نقطة سجلها في شهر أغسطس، ومسجلاً أدنى قراءة له منذ شهر مايو. ويأتي هذا التراجع بسبب انخفاض نمو الإنتاج والأعمال الجديدة، مع انكماش طلبات التصدير الجديدة الشهر الماضي. وكان معدل نمو التوظيف والمخزون أضعف أيضاً في شهر سبتمبر، وأثر على نتائج مؤشر PMI الرئيسي.

هبط مؤشر التوظيف إلى 50.7 نقطة في شهر سبتمبر، وهي أدنى قراءة منذ شهر نوفمبر 2017، حيث أشار حوالي 97% من الشركات التي شملتها الدراسة إلى "عدم تغير" معدلات التوظيف في الشهر الماضي. هذا وقد شهدت تكاليف التوظيف (الأجور) انخفاضاً في شهر سبتمبر بشكل هامشي للمرة الأولى منذ شهر إبريل 2016. كما خفضت الشركات أسعار مبيعاتها للشهر الثالث على التوالي في شهر سبتمبر حتى مع ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج. ومع ذلك، فقد تراجع معدل تضخم أسعار المنتجات منذ شهر أغسطس.

وبالرغم من التراجع النسبي في دراسة شهر سبتمبر، فقد كان مؤشر PMI للربع الثالث أعلى من كل من الربعين الأول والثاني من 2018، مع ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدل أسرع من النصف الأول هذا العام. ومع ذلك، فإن هذا الأمر لم يُترجم إلى زيادة في سرعة نمو التوظيف، كما كانت تكاليف التوظيف مستقرة في المتوسط خلال الربع الثالث. ظهرت الضغوط على هوامش الأرباح بوضوح مع زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج في حين انخفضت أسعار المبيعات بشكل طفيف. وبالرغم من ذلك، فقد أشارت البيانات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث كان أقوى من النصف الأول من 2018.

تشير بيانات دراسة شهر سبتمبر إلى تباطؤ نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الشهر الماضي، وهو أمر مثير للاستغراب في ظل ارتفاع أسعار النفط والزيادة الحادة في إنتاج النفط منذ شهر يونيو. ومع ذلك، فإننا لا نزال متفائلين بأن استمرار زيادة إنتاج النفط سوف يدعم التوسع الأسرع في القطاعات غير المنتجة للنفط في الربع الثالث من العام، خاصة قطاعات التصنيع والنقل والخدمات اللوجيستية. وتبدو هذه الرؤية مشتركة بين غالبية الشركات التي شاركت في الدراسة، حيث توقع حوالي 39% منها أن يزداد إنتاجهم خلال الـ 12 شهراً المقبلة، وهي أكبر نسبة منذ دراسة شهر مايو."

النتائج الرئيسية لدراسة شهر سبتمبر هي كالاتي:

- مؤشر PMI الرئيسي يتراجع إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر مسجلاً 53.4 نقطة في شهر سبتمبر...
- ... وهذا يعود جزئياً إلى تباطؤ تحسن الإنتاج والطلبات الجديدة
- تراجع ضغوط الأسعار

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني المعدل موسميًا - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 53.4 نقطة في شهر سبتمبر، منخفضاً بذلك عن 55.1 نقطة في شهر أغسطس، وكان أقل بكثير من المتوسط التاريخي خلال فترة الدراسة الأخيرة. ورغم ذلك، فقد ظلت قراءة المؤشر أعلى من المستوى المحايد (50.0 نقطة) في شهر سبتمبر.

ازداد معدل الإنتاج على مستوى القطاع الخاص بمعدل أبطأ خلال شهر سبتمبر، في ظل تباطؤ تدفقات الأعمال الجديدة، وذلك وفق الأدلة المنقولة. وتراجع معدل نمو الإنتاج إلى أدنى مستوى منذ شهر إبريل، مسجلاً قراءة أقل من المتوسط طويل المدى.

ازداد طلب العملاء على السلع والخدمات على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية خلال شهر سبتمبر، لتمتد بذلك سلسلة النمو الحالية إلى خمسة أشهر. ورغم ذلك، فقد تراجع معدل النمو في الدراسة الأخيرة، وكانت الزيادة التي شهدتها شهر سبتمبر هي ثاني أضعف زيادة في الفترة سابقة الذكر. علاوة على ذلك، تدهورت طلبات التصدير الجديدة للمرة الأولى منذ شهر مايو.

شهد حجم الأعمال غير المنجزة في شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط زيادة بأبطأ وتيرة في أربعة أشهر، الأمر الذي يعكس جزئياً تراجع نمو الطلبات الجديدة. وكان معدل التراكم طفيفاً في مجمله.

أما من حيث الأسعار، فقد تراجع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر خلال شهر سبتمبر في ظل تراجع تكاليف الأجور. في الوقت ذاته قامت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط بتخفيض أسعار مبيعاتها للشهر الثالث على التوالي خلال فترة الدراسة الأخيرة.

كان معدل خلق الوظائف هامشياً في المجمل خلال شهر سبتمبر. وذكر أعضاء اللجنة الذي شهدوا زيادة أن هذا يعود إلى زيادة طلبات الإنتاج. وتراجع معدل النمو إلى أدنى مستوى في عشرة أشهر خلال الدراسة الأخيرة وكان أقل بكثير من المتوسط التاريخي للسلسلة.

بالرغم من تراجع معدل التوسع في شهر سبتمبر، ظلت الشركات متفائلة بشأن توقعات النمو المستقبلية. ووفقاً للأدلة المنقولة، فقد عزز جذب مشروعات جديدة من مستوى التفاؤل. وكان مستوى الثقة العام عند أعلى مستوياته في أربعة أشهر.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل للسعودية في 5 نوفمبر 2018 الساعة 07:15 ص (بتوقيت الرياض))

04:15 (بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

خديجة حق
رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأسواق العالمية والخزينة
بنك الإمارات دبي الوطني
بريد إلكتروني: KhatijaH@emiratesnbd.com

تميم القنطار
أصداء بيرسون-مارستيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 4507600 4
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

سام تيج
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461018
بريد إلكتروني: sam.teague@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد غير النفطي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي ايه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2018. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI® الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI® إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.